الباب الثاني

الديمقراطية

تمهيد

تُعدُّ الديمقراطية، بوصفها فكرةً ونظامًا للحكم، واحدة من أكثر المفاهيم تأثيرًا في التاريخ السياسي الحديث، فهي ليست مجرد آلية لاختيار الحكام، بل هي منظومة متكاملة من القيم والمؤسسات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق حكم الشعب، بالشعب، ومن أجل الشعب. يهدف هذا الباب من الكتاب إلى تفكيك هذا المفهوم المركَّب، وتقديمه للطالب بطريقة منهجية تجمع بين العمق التاريخي، والتحليل المؤسسي، والبعد المجتمعي، والسياق التطبيقي المعاصر، مع التركيز على التجربة العراقية. إنَّ الهدف هو تجاوز الفهم السطحي للديمقراطية، والانتقال إلى إدراكها كرحلة مستمرة من التطور والنضج، تتطلَّبُ وعيًا ومشاركة.

تنطلق رحلتنا في **الفصل الأول** مع "الأصول التاريخية وتطورات المسار"، إذ سنتتبع الجذور الفكرية والتاريخية للديمقراطية. سنبدأ من مهدها الأول في دولة – مدينة أثينا، ونحلل نموذجها في الديمقراطية المباشرة، ثم نستعرض الانتقادات الفلسفية التي وُجهت لها من قبل فلاسفة كبار مثل أفلاطون وأرسطو. بعد ذلك، سننتقل إلى العصر الحديث لنرى كيف أُعيد إحياء الفكرة الديمقراطية في أوروبا وأمريكا من خلال محطات تاريخية كبرى، كالثورة الفرنسية، والاستقلال الأمريكي، وكيف تبلورت متلازماتها المؤسسية والمجتمعية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نظمها المعاصرة. كما سيتناول هذا الفصل التحدّي الأكبر الذي واجهته الديمقراطية في القرن العشرين، المتمثل في صعود الأنظمة الشمولية.

بعد استيعاب الخلفية التاريخية والنظرية، ينتقل **الفصل الثاني** إلى دراسة "مؤسسات وآليات الديمقراطية"، أي البنية التحتية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي. سنبدأ بمبدأ "الفصل بين السلطات" كحجر زاوية لمنع الاستبداد، ثم نحلّل دور "الانتخابات" كآلية مركزية للتداول السلمي للسلطة، مستعرضين أنماط النظم الانتخابية المختلفة، وشروط الانتخابات الحرة والنزيهة. كما سنتناول دور "الأحزاب السياسية" و"المجتمع المدني" كقنوات أساسية للتعبير عن إرادة المواطنين ومراقبة أداء السلطة. إنَّ هذا الفصل يزوّد الطالب بالمعجم المؤسسي اللازم لفهم كيفية عمل الديمقراطية على أرض الواقع.

ولأنَّ المؤسسات وحدها لا تكفي، يركّز **الفصل الثالث** على "الديمقراطية في الممارسة"، أي على

الفصل الأول

الديمقراطية

الأصول التاريخية وتطورات المسار

إنَّ الديمقراطية المعاصرة المنتشرة في بلدان العالم اليوم جاءت عبر تراكمات قرون، امتدَّت منذ نشوء المجتمعات البشرية وظهور الكيانات السياسية في مختلف أرجاء المعمورة حتى يومنا هذا.

وفي خضم هذا المسار التاريخي الطويل في المجتمعات المختلفة، تعرّضت الديمقراطية إلى انتصارات وانكسارات، وتحوّلات وتطورات أسهمت بالمحصلة في الوصول إلى هذه النماذج المتعددة من مبادئ الحكم الديمقراطي المرتبطة بأنظمة الحكم المنتشرة في أرجاء العالم المعاصر. وسنتابع معًا أبرز المحطات التاريخية والمتغيرات السياسية التي أثرت على الديمقراطية ومساراتها.

المبحث الأول
المفاهيم التاريخية لنشأة الديمقراطية وأسسها

يتناول هذا المبحث النشأة الفكرية والتاريخية للديمقراطية، من خلال استعراض المفهوم وتطوره عبر العصور القديمة، بدءًا من نماذج الديمقراطية المباشرة في اليونان، مرورًا بدولة المدينة، وصولًا إلى الانتقادات الفلسفية التي واجهتها.

- **المطلب الأول: تعريف الديمقراطية:**

بعيداً عن الخوض في أدبيات العلوم السياسية حول تعريفات الديمقراطية وتفصيلاتها، فإنَّه يمكن القول إنَّ أيسر تعريف للديمقراطية هو أنَّها (حكم الشعب). وهي مشتقة من الكلمتين الإغريقيتين (Demos/ شعب)، و(Kratia/ حكم).

وتُفهم الديمقراطية من منظور آخر على أنَّها "حكم الكثرة"؛ وذلك استناداً إلى معيار يعتمد تصنيف أنماط الحكم وفقاً لعدد من يملكون السلطة، مثل حكم الفرد، أو القلة، أو الكثرة. وقد ارتبط هذا المعيار العددي بمعيار نوعي يقوم على تقييم من يتولّى الحكم من حيث الصلاح أو الفساد؛ فإن كان الفرد الحاكم صالحًا سُمّي "ملكًا"، وإذا كان فاسدًا سُمّي "دكتاتورًا". أمَّا إذا كانت القلّة صالحة سمّيت "أرستقراطية"، وإذا كانت فاسدة فهي "أوليغارشية". وبالنسبة إلى الكثرة، فإن كانت صالحة عُدَّ نظام الحكم "ديمقراطيًّا"، وإن كانت فاسدة سُمّي "ديماغوجيًّا". ومن ثَمَّ، تُفهم الديمقراطية على أنَّها "حكمُ الكثرة الصالحة".

تلاشى بعد أن تحوَّلت تلك البلدان إلى أمبراطوريات ذات حضارة، وكان الطابع الاستبدادي هو أبرز ما ميَّز أنظمة الحكم فيها.

الشكل رقم (١): البدايات الأولى للحكم الشعبي

أما الأنموذج الأبرز للديمقراطيات في العصر القديم فيتجسد في الديمقراطيات الإغريقية، وأنموذج أثينا الديمقراطي على وجه التحديد، فقد كانت بلاد اليونان تتكون مما يقارب ألف وخمسمائة دولة – مدينة، أبرزها أثينا التي أخذت أكثر من غيرها من المفاهيم الديمقراطية والحرية السياسية وسيادة القانون، في حين تفاوتت دول المدن الإغريقية الأخرى في مدى مساهمة المواطن في الحياة السياسية تبعاً لمدى الديمقراطية السائدة فيها.

تكونت دول المدن اليونانية من قبائل مشتركة في النسب، استوطنت كل منها رقعة جغرافية معينة من بلاد اليونان، وتلك الرقعة الجغرافية كانت تحدها حدود طبيعية كالجبال أو الأنهار أو الوديان، وأنها كانت قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للساكنين عليها.[١] وهكذا تأسست في كل رقعة جغرافية مدينة يديرها السكان القاطنون عليها، فغدت تعرف بـ (دولة المدينة– City State)، مثلما غدا الفرد

(١) للمزيد من التفصيل عن خصائص دولة المدينة ينظر على سبيل المثال: غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، بغداد، ص ص١٤-١٦.